



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١ / رجب / ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧ / ٧ / ١٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد صائب الفضلندي و عيود صالح التميمي وميخائيل شمعون أس كوركيس وحسين أبو الثمن المأثورين بالفضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

الرأي

طلبت هيئة رئاسة مجلس النواب كتابها العرقم (هـ . خ / ١ / ١٣٨ / ٣) المؤرخ ٦ / ٢٦ / ٢٠٠٧ من المحكمة الاتحادية العليا الفتوى في تفسير الفقرة (ثانياً) من المادة (١٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص على : ((لمجلس النواب اقلية أي عضو من أعضاء هيئة رئاسته وفق القانون)) . وما هي الاغلبية المطلوبة من السادة اعضاء مجلس النواب لاقلية رئيس مجلس النواب ، وذلك كله في ضوء الدستور والقانون . وقد وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة في جلسة المحكمة الاتحادية العليا المنعقدة بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٠٧ وتوصلت المحكمة بالاتفاق الى مايلي :

القرار

حيث ان المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ قد حددتا اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا ، وليس من بين هذه الاختصاصات تفسير مواد النظام الداخلي لمجلس النواب



وهيأت أن ذلك يدخل ضمن اختصاص مجلس شوري الدولة بموجب احكام المادة (٦) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩. لذا يكون طلب هيئة رئاسة مجلس النواب خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا .


العضو
مهدت المصمود


العضو
قاروق محمد الساي


العضو
جعفر ناصر حسن


العضو
اكرم طه احمد


العضو
اكرم احمد هادي


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمسون قس كوركييس


العضو
حسن أبو التميمي


ح. م.
" علي التميمي "